الأنوار
٧/١١

التشكيلة الوزارية خلف مؤتمر باريس

عمر حبنجر

لم تخطف التطورات الامنية المفتعلة في طرابلس وهج معمعة التشكيل الحكومي، رغم عنف تلك التطورات ودمويتها، ومرد ذلك بحسب المتابعين، ان هذه التفجيرات وليدة الاستعصاء السياسي المتصل بعملية التشكيل المتعثرة وليست حالة منفردة بذاتها، فلا شيء يولد من لا شيء في واقع حياتنا السياسية الهجينة...

ومع ذلك نرى كل فريق، موالياً او معارضاً يحاول اخفاء مقاصده البعيدة، حتى الظاهرة منها للعيان احياناً، من خلال ما يشبه لعبة البلياردو التقليدية، حيث التصويب على كرة، والهدف اخرى، ناهيك عن الكرات الملغومة او السريعة العطب، كما تصف الموالاة توزير الرئيس السابق للحزب السوري القومي علي قانصو في وقت يعرف القاصي والداني، ان ثمة ألف اعتبار واعتبار يفرض على الرئيس المكلف فؤاد السنيورة التحفظ على هذا التوزير، أقله ما يقوله أحد أركان المعارضة نفسها، من ان حزب الله طرح قانصو وزيرا من حصته، تكملة لمؤشر آخر تمثّل بانتخاب النائب أسعد حردان رئيسا للحزب، ما يدلّ على ان المعارضة ممثلة بحزب الله قررت تعزيز الحزب القومي في هذه المرحلة، ان من حيث الحاجة اليه أمنياً، أو من حيث الرغبة في الابقاء على المقعدين النيابيين له في الجنوب والبقاع الشمالي، وهو ما سيأتي على حساب التوافق النيابي بين الحزب وبين التيار الوطني الحر الطامح الى ترشيح عونيين للمقاعد المسيحية، في دوائر سيطرة أمل وحزب الله.

ويبدو الرئيس بري أكثر حماسة لتوزير قانصو، وقد اتصل بالرئيس السنيورة ونصحه بأن يقبل بقانصو حتى لا يجد نفسه ملزما بالقبول بمن لا يسره أكثر، ولما لم تجد نصيحته أذناً صاغية، كان اتهامه للأكثرية التي ما رمته يوماً إلاّ بأزرار الورد، بالمماطلة في تأليف الحكومة الى ما بعد القمة المتوسطية في باريس، لغاية في نفس يعقوب وهي التنغيص على المؤتمر، والتشويش على اللقاءات التي ستعقد على هامشه، خصوصا بين الرئيسين سليمان والأسد.

علماً ان في المعطيات المتوافرة عن اللقاء ان الرئيسين اللبناني والسوري سيتفاهمان في باريس على التوقيت الملائم لزيارة سليمان دمشق والأسد الى بيروت، والاعلان عن التبادل الدبلوماسي بين البلدين.

وزاد الرئيس بري على ذلك بالتحذير من انه ما لم تتشكل الحكومة اليوم أو غداً، أي قبل سفر الرئيس سليمان الى باريس، سيدعو مجلس النواب الى جلسة مناقشة للوضع بعد عودة الرئيس، لاتخاذ موقف سياسي، رغم كون الدستور لا يحدد موعداً ملزماً لتشكيل الحكومة..

والراهن ان المماطلة، اذا جاز التعبير، في تشكيل الحكومة فعل اداء الطرفين. فالمعارضة استغرقت خمسة اسابيع في انتقاء حقائبها والاسماء، ريثما وفرت لنفسها وللعماد ميشال عون بالذات، مجال الخروج بأفضل حصيلة وزارية بالمقاييس الحاضرة.

وكان طبيعياً والحال هكذا، ان تداوي الأكثرية هذا الوضع بالتي كانت هي الداء، أي بأخذ الوقت في غربلة الحقائب والأسماء، وقد واتتها الفرصة بترشيح حزب الله لقانصو المرفوض من الاكثرية، ولطلال ارسلان كوزير بلا حقيبة، واذا التحفظ من جانب الأكثرية مزدوج، رفض توزير قانصو الذي قد يشكل وجوده القسري داخل مجلس الوزراء أكثر من جملة اعتراضية معرقلة لانتاجية الحكومة في عمرها الدستوري القصير، ورفض له طابع المزايدة السياسية، لترشيح ارسلان الى وزارة بلا حقيبة لفتح عينيه وعيون انصاره في الجبل على الهدية الجوفاء التي اختارتها له قيادة المعارضة...

والآن، مؤتمر باريس على الابواب، فيما تشكيل الحكومة خلفه، وقد فشلت أحداث طرابلس المفتعلة في تغيير المعادلة، امام تضامن قوى ١٤ آذار، التي اجتمعت في قريطم مساء الثلاثاء على مستوى الصف الثاني، ضد توزير قانصو، ومع حلحلة التعقيدات الذاتية التي نجمت عن المحاصصات الوزارية، وقد ترافق ذلك مع اتصال هاتفي أجراه النائب وليد جنبلاط مع الدكتور سمير جعجع، بدأ رسمياً وانتهى (خوشبوشيا).

مصادر الأكثرية أعربت عن تفهمها لموقف الرئيس بري ولتهديداته بدعوة مجلس النواب لمناقشة الوضع في حال لم تتشكل الحكومة، فور عودة الرئيس سليمان من باريس، الا انها بدت مرتاحة الى انه بعد هذا المؤتمر ستكون هناك حكومة، أللهم الا اذا اختلفت حسابات المعارضة، وقررت العمل على قاعدة كما تراني يا جميل أراك..

الواقع السياسي الراهن يوحي بأن امكانية التوافق الحكومي تكاد تخسر امام استحالة التوافق... لكن الرئيس ميشال سليمان يراهن على امكانية التوافق، وهو الرئيس التوافقي. انما متى كانت اليد الواحدة تصفق؟

الحياة
٧/١١

نشهد أخيراً مقاربة بمستوى تحديات العولمة! المناطق التي ستجني الثمار هي تلك التي تعرف كيف توحد الشمال بالجنوب": "ألينا" في القارة الأميركية، و "أسيان + ٣" في شرق آسيا، قاما بإشراك دول من الشمال تحوز التكنولوجيا وتملك الدراية، بدول صاعدة، ذات أسواق في أوج النمو.

المتوسط - الذي تأخر عن حركة العولمة هذه - يقف أمام منعرج من تاريخه، ويواجه أربعة تحولات: على مستوى الطاقة، والمناخ، والمستوى الديموغرافي (تهرم في دول الشمال، وانتهاء فترة التحول الديموغرافي في الجنوب)، وسياسي (وضع عقد اجتماعي جديد في الشمال، وتقدم للديموقراطية في الجنوب). نملك سوياً ثلاثين سنة، لننجح في إنجاز هذا المنعرج. البديل جلي: ان نتوحد أو ان نصبح على الهامش، حيث لا يتأسس المستقبل على التخمين، بل يقوم من خلال الإعداد والبناء. علينا البدء لتونا.

يعاني حوض المتوسط راهناً بشدة من عدم وجود أي أفق سياسي. قامت دول الاتحاد الأوروبي ودول الحوض الجنوبي سنة ١٩٩٥ في برشلونة بإطلاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية الطموح من أجل التعاون الاقتصادي والاستقرار السياسي والتبادل الثقافي. هذه الشراكة قائمة، ويمكن البناء على أساسها لكن المنجز هزيل، حيث لا نزال نراوح مكاننا.

من دون رؤية مستقبلية توثق الضفتين، تناقصت الاستثمارات وتراجعت السياسات المشتركة، وتفاقمت بذلك المخاطر، وازداد بذلك التأخر الذي أصاب أوروبا مقارنة بالأقطاب الأخرى الرائدة في العالم، وكذلك دول الضفة الجنوبية قياساً بالدول النامية في آسيا أو أميركا، أصابت من ثمة الضبابية الأفق المتوسطي، وصار بإمكان أوروبا ان تسبغ أولوياتها على آفاق أخرى، ودول جنوب الضفة ربط مصيرها بأطراف أخرى. في خضم هذا التنافس العالمي المحتدم، تملك أوروبا ودول جنوب ضفة المتوسط مصلحة أكيدة مشتركة: التأسيس سوياً لاستراتيجية تنمية مستديمة ووضع الإمكانات الضرورية لإنجاح هذه السياسة.

لا يمكن ان يعني الاتحاد من أجل المتوسط نهاية مسار برشلونة، بل على النقيض من ذلك، هو إثراء له. مكاسب "أورومايد" أمر واقع: استقرار على مستوى الاقتصاد الكمي، الاصلاحات البنيوية والتلاقي المؤسساتي أمر تم الشروع فيه، فيكون من الضروري الانتقال بهذا المسار الى مستوى أرفع.

هذا المستوى يحمل تسمية: التساوي بين الشمال والجنوب. تساو على مستوى الرؤية، وكذلك عند إعداد المشاريع، وايضاً عند اتخاذ القرارات، وتساو على مستوى التسيير. من الحتمي ان تقطع دول الجنوب مع ما تظنه رغبة دول الشمال في الإلزام بالرأي.

من الضروري ابلاغ الشعوب الأوروبية ان مثيلاتها في الجنوب لا تطالب، ضمن هذا الاتحاد، بالمساعدات المالية الضخمة أو فتح كامل وفوري للحدود. وجب التذكير كذلك بأن الفقراء ليسوا هم من يتهددون أوروبا، بل من تعرضوا للاحتقار ومن تم تهميشهم عن القانون وعن التنمية.

ليس من مهام الاتحاد من أجل المتوسط إعداد دول الضفة الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، وهو ليس البديل عن مفاوضات الانضمام الدائرة بين اللجنة الأوروبية وتركيا، أو المفاوضات مع كل من المغرب واسرائيل من أجل الحصول على وضع متقدم.

على الاتحاد من أجل المتوسط تبليغ صوته الى شعوب الضفة الجنوبية، عوض ان يبدو في صورة مجترة كمنظمة متعددة الأطراف. عليه ان يثبت لهذه الدول ان لكل منها مكانة في هذا العالم القادم. علينا ان نوجه الاتحاد من أجل المتوسط الى مشاريع ملموسة وذات فائدة للشعوب، وتجنيد الفاعلين في المجتمع المدني وعلى الأخص ضمن المؤسسات الاقتصادية.

على دول الضفة الجنوبية ان تقترب من بعضها، وتكف عن التفكير بالقدرة على السير فرادى، لتنظر اليها دول الشمال في صورة الشريك الكفء. لماذا تخاف هذه الدول من التوحد؟ لن يكون للاتحاد من أجل المتوسط معنى من دون جهد من دول الضفة الجنوبية لإدماج اقتصادياتها وإلغاء الموانع على مستوى تنقل الأفراد والسلع. لا يمكن لأي دولة من الضفة الجنوبية ان تنظر الى الشمال وتتناسى جوارها.

على حكومات دول الضفة الجنوبية ان تعي انتصارات دول الشمال وشعوبه، على مستوى دوام مؤسساتها، ودولة القانون وحسن التسيير.

أخيراً، نذكر دول الاتحاد من أجل المتوسط بوجوب تجاوز مسائل الماضي المؤلمة، التي وجب ألا تتجاوز ابعادها الثنائية، لا يمكن ان يتحول الاتحاد من أجل المتوسط الى فضاء للتشكي واللوم المتبادل، بل الى إطار تلاق وحوار واساساً مشاريع من أجل المستقبل. على هاجس المستقبل ان يقود بمفرده مسيرة زعماء الاتحاد.

الوقت محسوب علينا، على الاتحاد من أجل المتوسط ان ينطلق في انجاز مشاريع على درجة من الطموح، بغية القطع مع الحلقة المفرغة من المقاربة الأمنية والتسلط والحد من الحريات تحت شعار مقاومة الاصوليين، والقطع مع الحلقة المفرغة (النفط، السياحة، العقارات...) التي طبعت الى هذا الايام الشراكة الاقتصادية بين الشمال والجنوب في المتوسط.

علينا ان نتجاوز حال انعدام الأمن الغالبة التي تنخر التنمية في دول الضفة الجنوبية، تنمية الثروات، والأفراد ومستقبل هذه البلدان ونخبها.

المشروع الأول يكمن في اصلاح المصداقية السياسية.

على مستوى أوروبا: الخروج من حال التأرجح بين حال العداء للولايات المتحدة والاصطفاف وراءها، من أجل بناء سياسة خارجية مشتركة، اساساً في المتوسط، التحرك الأكثر استعجالاً وجب ان يتم في الشرق الأوسط. وجب على اوروبا ان تذكر بالتزامها الشديد بالشرعية الدولية والقيم الكونية من خلال المطالبة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ورفع الحصار المضروب حول المدنيين الفلسطينيين. بمقدور اوروبا ومن واجبها العمل على التئام ندوة سلام دولية بناء على مبادرة السلام العربية المقدمة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي تبنتها القمة العربية التي انعقدت في بيروت سنة ٢٠٠٢، وتم التأكيد عليها في القمة العربية التي انعقدت في الرياض. الأجندة مواتية، والمجموعة الدولية تأمل ذلك، الشراكة الأورومتوسطية ستربح على مستوى الشرعية والرسوخ. عليها ايضاً أن تبادر الى تفعيل مسار انضمام جزيرة قبرص موحدة.

على مستوى دول الضفة الجنوبية: تسريع الاصلاحات، بغية تحسين المناخات القانونية والديموقراطية، حيث تشهد مناطق العالم بكاملها تقدماً على هذا المستوى، فلماذا لا يكون حالنا كذلك؟ على دول الضفة الجنوبية أن تقبل ضمن سيرها نحو دولة القانون والتأسيس لأطر مؤسساتية دائمة - أسوة بدول أوروبا الوسطى والشرقية - بتوأمة ادارية مع أوروبا، من شأنها أن تمكّن بعد عشر سنوات من تبدل اداراتها. عليها أن تطرح مبادرات سياسية قوية على مستوى العلاقات بين دول الجنوب، كمثل فتح الحدود بين كل دول المنطقة، وحرية تنقل الأفراد والسلع.

المشروع الثاني يخص التنمية البشرية. على دول الاتحاد من أجل المتوسط أن تفتح حواراً صريحاً حول تنقل الأفراد. على دول الشمال أن تعتبر أن هذه المسألة تأتي ذات أهمية أساسية بالنسبة لدول الجنوب، حيث لا يقبل الناس ما هو قائم من حواجز أمام التنقل نحو أوروبا، حين جاءت السياسة المعتمدة في مجال الهجرة لتحرمها من نخبها. كيف يكون الحديث عن الاتحاد، لشعوب يتم إجبارها على البقاء في بلدانها؟ هذه الشعوب تحتاج لحرية التنقل التي بدونها لن يكون للتكامل الاقليمي من معنى. كذلك لا يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن ينجح، حين تم حرمان الطلبة ورجال الأعمال والفنانين والمثقفين من التنقل. بالإمكان تجنيد طاقات فردية وجماعية رائعة، حين تجد هذه الأخيرة فرصة للتحرك. هذا الأمر لا يلغي البتة الرقابة المشتركة على التنقل، التي وجب أن تعوّض الممارسات الأمنية.

النمو البشري الحاصل في الضفة الجنوبية للمتوسط يستدعي شراكة مهمة على المستوى الصحي (التعاون الطبي وفي مجال تصنيع الأدوية)، وأساساً في مجال التكوين. لا يمكن ولوج عالم المعرفة، وعديد دول الضفة الجنوبية للمتوسط تعاني من نسب مرتفعة من الأمية، في الوسط النسائي على وجه الخصوص. وجب وضع سياسة مشتركة من أجل تجاوز التأخر الحاصل قياساً بالدول النامية في القارة الأميركية وفي دول شرق آسيا.

المشروع الثالث يخص التنمية المستدامة. على دول الضفتين التوافق بغاية اطلاق - دون تأخير - لعديد المشاريع البنيوية الكبرى وذلك من أجل تنمية مستدامة: سياسة متوسطية لتمكين السكان من المياه والتطهير، من أجل الوقوف سوياً في وجه خطر ارتفاع درجة الحرارة وتلوث البحر الأبيض المتوسط، اللتين تتهددانا جميعاً. وكذلك اطلاق مشروع الأمن في مجال الطاقة لدول الشمال أو الجنوب على حد سواء، في جمع بين توفير مصادر الطاقة والشراكة الصناعية. وجب كذلك إرساء حلف يهم المواد الغذائية وعالم الريف بصفة أعم، بغية تفعيل التكامل الغذائي في ارتباط بعناصر المناخ، بين الضفتين والوقوف بذلك في وجه الأزمات الغذائية التي تهدد المنطقة. وجب أن يتم انجاز هذه المشاريع اعتماداً على بنك يختص بمنطقة المتوسط، وجب تأسيسه على شاكلة البنك الذي أرسته أوروبا خدمة لدول شرق أوروبا، الذي سيمكّن على وجه الخصوص من تفعيل عودة المهاجرين والصناديق السيادية لدول الخليج.

المؤسسات الاقتصادية تقع في القلب من هذه التنمية المشتركة. على المؤسسات في دول الجنوب ان تقبل بفتح رأسمالها أمام شركاء دوليين، مع ما يعني ذلك من فتح الاسواق الداخلية أمام مصالح خاصة أجنبية. على المؤسسات في دول الشمال ان تأتي الفعل ذاته، وتغير من تصرفاتها وتكف عن اعتبار دول الجنوب مجرد مناطق لاستخراج المواد الأولية، أو مجرد أسواق لترويج منتجاتها، أو فضاءات تنقل اليها وحدات الانتاج من الصنف غير الجيد، بل عليها ان تعامل هذه الدول كما عاملت اليابان دول النمور الآسيوية، وفق شراكة من أجل غزو الأسواق العالمية. عليها ان تسعى الى تقاسم جديد للقيم مع دول الجنوب، قائم على مؤشرات الفاعلية والأفضلية التنافسية، بغية التأسيس لقواعد انتاجية، تمكنها من انقاذ صناعتها، أو أفضل من ذلك مواجهة رهانات عولمة اقتصاد المعرفة. بمقدور دول الضفة الجنوبية ان تتحول في مدى ١٥ سنة الى نمور أوروبا.

أندري أزولاي (المغرب)، كمال درويش (تركيا)، يوشكا فيشر (ألمانيا)، اليزابيث غيغو (فرنسا)، عبدالرحمان حاج نصر (الجزائر)، مولود حمروش (الجزائر)، آلان جوبيه (فرنسا)، روبير مالي (الولايات المتحدة الأميركية)، فتح الله وعلالو، يعلي ولد محمد فال (موريتانيا)، كريس باتن (المملكة المتحدة)، جوزيب بيكي (اسبانيا)، كارمن روميرو (اسبانيا)، بناجيوتيس روملوتيس (اليونان)، اسماعيل سراج الدين (مصر)، هوبير فدرين (فرنسا).

رسالة مفتوحة الى زعماء دول الاتحاد من أجل المتوسط

ساركوزي يروّج لـ((اتحاد متوسّطي))

الرياض
٧/١١

عدوى الأمراض الخليجية للعمالة العربية!

يوسف الكويليت

"البترو - دولار" ابتكار يساري، عندما صار نفط الخليج حتى بين الدول التي أممت نفطها تهمة تلحق بالدول المنتجة، وهناك من طالب بإتاوات تفرض على بدو النفط، وآخرون عدوه لعنة ولماذا؟.

لأنه وظف العديد من العمالة العربية من الجنسين، ليعودوا بخسائر فادحة على بلدانهم عندما تحولت هذه الفئات الى طاقات استهلاكية بعد عودتها، وتغيرات في نظامها الغذائي والسلوكي، عندما رفض الجامعي الأجر الأقل، لأنه صاحب نزعة تريد امتيازات خاصة، منزلاً لائقاً، وسيارة، ومدارس لأبنائه خاصة، والوبال الأكبر أن هذا المتغير انعكس، سلباً على أبناء الفلاحين والعمال، وحتى الطبقات الوسطى.

واتهام آخر، بأن النساء عدن إما متبرجات، او متحجبات تبعاً لتشدد او تفسخ المجتمع الخليجي، وحتى الرجال عادوا بأسلحة طالبان والمذهبية الضيقة، مما جعل العاملين العائدين من الخليج عبئاً اجتماعياً وأمنياً، ولعل هذه الصورة النمطية تكذبها أحداث الكويت عندما كان المتضرر الأكبر من تحسن مستويات العاملين بدول النفط وعائلاتهم في بلدانهم، هم الفلسطينيون واليمنيون الذين ركبوا موجة صدام فكانت كارثة عليهم.

والثاني أن أرقام التحويلات لهذه العمالة بأرقامها المتصاعدة، التي دخلت ميزانيات المكاسب الوطنية لأكثر من بلد، أكدت عكس تلك التصورات وتناقضاتها.

لندع هذه المشكلة العربية المستعارة من المواقف السياسية، وليست المصالح الفردية والجماعية، ونقف على نفس الحالة مع العمالة الأخرى، وخاصة الآسيوية، وكيف أن العاملات من الجنسيات الآسيوية مصدر أساسي لعائلات وبيوت تحسنت أوضاعها، وأن المليارات التي يتم تحويلها كل عام غيرت أساسيات حياة الكثير من الفقر في القارة الآسيوية من البلدان الأكثر فقراً ومضاعفات سكانية.

وأيضاً لماذا الآسيوي العامل بمهن البناء والصيانة، سواء بالقطاع الخاص او الحكومي، او الشركات والمستشفيات وغيرها، هم العمالة المفضلة عندما تنقل نشاطها لأمريكا وأوربا، او في بلادها، حتى أن بعض الاشتراطات، وتحديداً من أمريكا تجعلها في أولوياتها، بينما يتحول العامل العربي الى أحد "تنابلة" السلطان بمجرد تماسه او اختلاطه ببدو "وتنابلة" الخليج؟.

المعايير مقلوبة، وإلا لماذا يشتد النقد على الدول الخليجية التي فتحت الأبواب للعمالة الأجنبية وفضلتها على العربية، وهي مسألة يطول فيها الشرح حينما كان العامل العربي في أي اتجاه، يحاول نقل أمراضه السياسية الى هذه البلدان عندما يأتي وهو جندي في حزب ما أو تنظيم آخر، وحتى بعد زوال تلك الرسائل المفخخة، صورت دول الخليج أنها المصدر المضاد بتربية ودعم وتشجيع عناصر ارهابية كرد فعل لأمور قديمة.

مؤلم أن تسيس عمليات تبادل مصالح، وتكون مصدر اتهام وعلاقات متوترة ونحن هنا لا نفترض التعميم في هذه الصورة لكنها موجودة كبذور انقسام حتى أن المعاملة في بلدان سياحية عربية لأبناء الخليج، ودون السائح الأجنبي أصبحت مصدر تساؤل خليجي حتى أن البعض طالب بالمعاملة بالمثل في إيجارات البيوت ورسوم المستشفيات وحتى الأغذية، وهي حكاية سخيفة لا يمكن قبولها، لكنها الصورة المقلوبة لمن يريد تواجد أمة متفرقة بسياساتها وحتى علاقاتها.

أخبار اليوم
٧/١١

متى نعود إلى اشقائنا في السودان؟

د. اسماعيل عبدالجليل

وقائع ومشاهد القمة الافريقية التي استضافتها مصر في شرم الشيخ الاسبوع الماضي لا تختلف كثيرا عن سابقتها في قمة الغذاء العالمية في روما الشهر الماضي.. رؤساء الدول والحكومات الافارقة وقد تنافسوا في كرنفال ازياء افريقي بملابسهم الوطنية الصارخة بألوانها والرائعة في تناغمها وانسجامها بما لا يعبر عن واقع الفقر والقحط الذي يعيشه شعوبهم.. الكلمات متشابهة والشكاوي متكررة والاتهامات متبادلة بما انتهي إلي حملة تسييس لأزمة الغذاء في افريقيا من جانب الدول الصناعية الكبري لتفريغها من اسبابها الحقيقية وتبريرها بالفساد السياسي وكان رئيس زيمبابوي روبرت موجابي هو بطل حملة التسييس في روما وشرم الشيخ!!

من هنا فإنني اتمني ألا نضيع وقتنا ونقع في شراك تسييس أزمة الغذاء ونتجه فورا إلي السودان باعتباره عمقنا الاستراتيجي الذي استثمر غيابنا عنه الشركات العملاقة في أوروبا وأمريكا والصين وبالأخص بعد بشائر الاكتشافات البترولية في شماله والتي لا تقل عما تم اكتشافه في جنوبه وهو ما سيؤهل السودان قريبا للخروج من نادي الفقراء ودخول نادي الاغنياء بثروة تجمع بين موردين من النادر ان يجتمعا بوفرة لبلد واحد وهما البترول والماء!! وهو مالم يدركه حتي الآن رجال الاعمال في مصر والذين لا زالوا في حالة تردد وترقب بالرغم ان الفرصة متاحة علي مرمي ابصارهم في جنوب مصر للمشاركة في اعمار وتنمية السودان، وبالأخص في مجال الاستثمار الزراعي.

يجب ان نصارح انفسنا بان التعاون الحكومي علي مستوي الوزارات لن يحقق الاهداف والطموحات المنشودة التي يمكن ان يحققها القطاع الخاص بحيويته شرط ان نمهد الطريق امامه بمزايا وتيسيرات ائتمانية من البنوك وتوفير البنية الاساسية اللازمة لتحركه وفي مقدمتها الطرق حيث لاتوجد حتي الان طرق برية تربط بيننا والسودان بالرغم من الحدود المشتركة!!!! يجب ان نصارح انفسنا ايضا بأن نجاح القطاع الخاص المصري يرتبط بتحركه جماعيا من خلال تشكيل مجموعة من الشركات تحت مسمي واحد يحقق قوة رأس المال وتكامل الخبرات والقدرة علي المنافسة امام الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتزايد اعدادها كل يوم مع تزايد فرص الاستقرار السياسي والسلام.

أنني أطرح بايجاز آفاقا جديدة لثلاثة مشروعات زراعية من واقع دراسات علمية ومشاهدة ميدانية للمنطقة الحدودية المشتركة مع السودان واقصر حديثي عنها بالرغم من وجود فرص اخري كثيرة متاحة بعمق السودان ولكنها تفتقر لمزايا المنطقة الحدودية وفي مقدمتها امكانية الاستعانة بالعمالة المصرية المدربة وسهولة تحركها واستقرارها وانصهارها في المجتمع السوداني.

الاستثمار الزراعي الاول المقترح بمنطقة واحة سليمة بالسودان التي تقع جنوب شرق العوينات وهو ما يمنحها ميزة عن غيرها من المناطق باعتبارها امتدادا لمشروعاتنا القائمة بشرق العوينات مما ييسر امكانية الاستفادة من البنية الاساسية المتاحة لها كالمطار مثلا والخبرات المكتسبة بها ان اهم ما يميز واحة سليمة وفرة المياه الجوفية بها في ضوء الصور الرادارية التي التقطها مكوك الفضاء كولومبيا للمنطقة الحدودية بين درب الاربعين وشرق العوينات واحة سليمة وتشير إلي ان هناك انهارا أخري تربطنا بالسودان غير نهر النيل!! ولكنها انهار مدفونة تحت الرمال في الطريق لواحة سليمة واستقر علي وديانها الانسان القديم قبل هجرته منها إلي شمال افريقيا.. وان اتساع بعض هذه الوديان القديمة يماثل اتساع وادي النيل الحديث!! وهو ما يعني وفرة المياه الجوفية بواحة سليمة التي تقع علي حافة حوض يبلغ سمك الخزان الجوفي به حوالي ٧٥٠ مترا.

الاستثمار الزراعي الثاني المقترح هو بمنطقة أرقين والتي يطلقون عليها المثلث الذهبي وتقع في الولاية الشمالية ..دنقلا.. علي الحدود السودانية المصرية علي بعد ٣٦ كيلو مترا من الحدود السودانية المصرية وتضم حوالي مليون وستمائة ألف فدان قابلة للزراعة ولكنها سوف تعتمد في ريها بدرجة رئيسية علي مياه بحيرة السد العالي بالاضافة لمياه جوفية محدودة جدا من الحوض الجوفي النوبي، وتتمتع أرقين بمناخ يؤهلها لزراعات الحبوب وتشمل القمح والذرة الصفراء ..يمكن للمشروع ان ينتج حوالي مليون طن قمح من مساحة نصف مليون فدان... والأعلاف الخضراء ..يمكنها تغطية احتياجات البلدين ومنطقة الخليج... والبقوليات مثل الفول المصري، فول الصويا، الفاصوليا والحمص والخضروات الشتوية ..لتغطية الاسواق العربية والغربية... وكذلك الفاكهة المدارية وشبه المدارية مثل الحمضيات، العنب، التين، المانجو، الباباظ، الأناناس والجوافة.

المشروع الزراعي الثالث المقترح هو رفع الطمي الذي يترسب ٨٥ ٪ منه بقاع النيل بالمنطقة الحدودية بالسودان والجزء الباقي بمصر منذ انشاء السد العالي بهدف تجفيفه وتسويقه كمحسن وسماد لتربة الاراضي الصحراوية المستصلحة وهو مشروع ذو عائد اقتصادي ضخم ويمكن تناول تفاصيله بمقال آخر.